عضوتان عن كل دائرة انتخابية

الغانم يقترح «كوتة» نسائية لمقاعد مجلس الأمة

مرزوق الغانم

قدم رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم اقتراحاً بقانون يفتح الباب أمام تطبيق «كوتة» نسائية في مجلس الأمة، إذ نص على ألا يقل عدد الفائزات في كل انتخابات عن خمس المقاعد بكل دائرة.

طالبا إعطاءه صفة الاستعجال، تقدّم رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم باقتراح بقانون بتعديل قانون الانتخابات بما يحدد «كوتة» نسائية للمرأة في البرلمان، حيث يضمن وصول 10 عضوات في كل فصل تشريعي بواقع اثنتين عن كل دائرة انتخابية.

الاقتراح بقانون المذيّل بتوقيع الغانم، والمؤرخ في 16 مايو الماضي، ، نصّ على إضافة فقرة جديدة الى المادة الأولى من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

وعند إجراء أي انتخابات عامة، يجب ألا يقل عدد الفائزين من الذكور أو الإناث، في كل دائرة انتخابية عن خُمس عدد المقاعد المقررة للدائرة، متى توافر هذا العدد من المترشحين أو المترشحات في الدائرة، وتسري أحكام هذه المادة، متى أمكن ذلك، عند اجراء أي انتخابات تكميلية لخلوّ محل أحد الأعضاء وانتخاب مَن يحل محله عملا بالمادة 18 من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

ونصت المذكرة الإيضاحية: عندما صدر القانون رقم 35 لسنة 1962، وهو أول قانون ينظم الانتخابات العامة في الكويت، نصّ في مادته الأولى على أن « لكل كويتي من الذكور بالغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب». وظلت المرأة في الكويت محرومة من حق الانتخاب منذ عام 1962 الى أن صدر القانون رقم 41 لسنة 2006، الذي نصّ على تعديل المادة السالفة الذكر، حيث يكون الانتخاب حقا لكل كويتي ذكرا كان أم أنثى متى بلغ سنّه الحادية والعشرين.

ومع تمتّع المرأة بحق الانتخاب، صار لها الحق في الترشح لعضوية مجلس الأمة، ومع دراسة واقع الانتخابات البرلمانية منذ عام 2006 وحتى الآن، ثبت أن نسبة مشاركة المرأة في عضوية المجلس لا تتناسب مع النسبة العددية للنساء بالنسبة الى الرجال، فعدد النساء في شهر يوليو 2021 بلغ 294000، وهو يجاوز عدد الذكور الذي بلغ في التاريخ ذاته 274000. ويرجع ذلك الى التقاليد الاجتماعية في المجتمع الكويتي التي تحدّ من حرية المرأة المترشحة في الإعداد لعملية الانتخاب والتحضير لها بعقد اللقاءات والندوات، وهو واقع اجتماعي لا يمكن تجاهله، لذلك صار لزاما أن يتدخّل المشرع ليحقق التوازن في المجلس التشريعي بين المرأة والرجل، وهو ما يسعى القانون المقترح الى تحقيقه.

وأضافت المذكرة الإيضاحية: وقد نصت المادة الأولى من الاقتراح على أن تضاف الى المادة الأولى من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة فقرة ثانية تتضمن الآتي:

أولا: عند إجراء أي انتخابات عامة، يجب ألا يقل عدد الفائزين من الذكور أو من الإناث عن خمس عدد المقاعد المقررة للدائرة، متى توافر هذا العدد من المترشحين أو المترشحات في الدائرة، ثانيا: يسري ذلك على أي انتخابات تكميلية متى أمكن ذلك، إذ سوف يتعذر إعمال مقتضى الفقرة المقترح إضافتها في الحالة التي يتم فيها إجراء انتخابات تكميلية لخلو مقعد واحد في الدائرة، أيًا كان سبب هذا الخلو.

وتابعت: وذلك أيا كان عدد الدوائر الانتخابية، وأيا كان عدد المقاعد المقررة لكل دائرة، وعلى ذلك إذا كان عدد الدوائر الانتخابية 5 دوائر، وعدد المقاعد المقررة لكل دائرة 10 مقاعد، فيكون من اللازم أن يخصص مقعدان على الأقل في كل دائرة للفائزين أو للفائزات، وبذلك يكون عدد الأعضاء أو العضوات في مجلس الأمة 10 على الأقل في أي انتخابات عامة يتعين الالتزام بهذه النسبة في أي انتخابات تكميلية ما أمكن ذلك.

وقد وضع النص بحيث يشمل المترشحين أو المترشحات، تحقيقا لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، فلا يجوز أن يقل عدد الأعضاء الفائزين من الرجال أو السيدات عن خُمس مجموع المقاعد المقررة للدائرة.

أسامة المناور يستفسر من وزيري العدل والصحة عن الأوامر التغييرية

أسامة المناور

وجه النائب أسامة المناور سؤالين برلمانيين: الأول إلى وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة المستشار جمال الجلاوي، طلب فيه تزويده بعدد الأوامر التغييرية وقيمتها ومضمونها، التي وافق عليها الجهاز المركزي للمناقصات العامة ذات الصلة بالعقد رقم ص/م خ ع/ 43/ 2013/ 45-2014 تصميم وانشاء وتجهيز طبي وتأثيث وصيانة تشغيلية لمشروع توسعة مستشفى الفروانية، وأنظمة الجهد المنخفض «Low Voltage Systems»؟

وتساءل: ما الإجراءات للتعامل مع الأوامر التغييرية وبحثها واتخاذ القرار؟ وهل يجوز إجراء أمر تغييري على عقد بزيادة مالية نسبتها تفوق الـ 50 في المئة من قيمة العقد الأساسي؟

وهل تمت الموافقة على أمر تغييري للعقد بقيمة 36 مليون دينار؟

أما سؤاله الثاني فكان من نصيب وزير الصحة د. خالد السعيد، إذ طالب المناور تزويده ببيانات المناقصة عن العقد رقم ص/م خ ع/ 43/ 2013/ 45-2014 تصميم وانشاء وتجهيز طبي وتأثيث وصيانة تشغيلية لمشروع توسعة مستشفى الفروانية.

وقال: كم تبلغ قيمة المبلغ المالي للزيادة في الأمر التغييري رقم 9 بشأن أنظمة الجهد الذاتي ونسبة الزيادة مقارنة مع القيمة الأساسية للعقد الأساسي؟ وما صحة وجود أمر تغييري بقيمة 36 مليون دينار عن العقد الأساسي المقدر بقيمة 72 مليونا بما يعادل زيادة بنسبة تفوق 50 في المئة عن العقد؟

السايرلاستعجال إقرار تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة

مهند السايّر

قال النائب مهند السايّر إنه «انسجامًا مع خطاب سمو الأمير نحو مرحلة جديدة من الاصلاح السياسي وترميم نظامنا البرلماني ليقوم على الشفافية وتهيئة أرضية خصبة لها لذلك سأتقدم مع الراغبين من النواب باستعجال إقرار تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، وتحديداً التصويت العلني على مناصب الرئاسة ومكتب المجلس فور تكليف حكومة الحل».

«النزاهة الوطنية»: نؤيد كل إجراءات تجديد القيادات

جمعية النزاهة الوطنية

أعربت جمعية النزاهة الوطنية الكويتية عن تأييدها لكل الإجراءات لتجديد القيادات في أجهزة الدولة المختلفة باعتبارها مفتاحا لتحقيق الإصلاح.

وبينت في تصريح لها أنه سبق وأصدرت الجمعية بيانا طالبت فيه بتحقيق نسبة تغيير في القيادات لا تقل عن 70 في المئة.

مهلهل المضف يسأل السعيد عن أسباب نقص الأدوية في المستودعات

مهلهل المضف

وجّه النائب مهلهل المضف سؤالا برلمانيا الى وزير الصحة د. خالد السعيد، قال فيه: ما أسباب نقص الأدوية في مستودعات وزارة الصحة، خصوصا أدوية الأمراض المستعصية، وعلى رأسها أمراض السرطان؟ وما الإجراءات التي ستقوم بها الوزارة لتصحيح الوضع الراهن وتوفير الأدوية والعلاجات اللازمة؟

وأضاف: وما الرأي الفنّي لهيئة الدواء والإدارات المعنيّة بالدواء التابعة لكم فيما نشر حول النقص الحاد في المخزون الدوائي، وعدم توافر العلاجات اللازمة، وما هي رؤيتهم المستقبلية لضمان عدم تكرار ذلك؟ وهل وصلتكم شكاوى من المواطنين حول موضوع نقص الدواء أو سوء استخدام وتوزيع من الصيدليات التي تتبع وزارة الصحة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فكم عددها وما هي الإجراءات التي تقومون بها فور ورود الشكاوى بهذا الخصوص، وإذا كانت الإجابة بلا، فيرجى التكرم بموافاتنا عن طريقة تقديم الشكوى.

وتابع: ما الأدوية التي يشملها النقص، وكيف تنوي الوزارة التعامل مع الموضوع؟ وكم تبلغ ميزانية الصرف على قطاع الأدوية بوزارة الصحة، وما هي أوجه صرفها؟ وكم تبلغ المستحقات المالية المتراكمة لدى وزارة الصحة في ذمة الغير والشركات فيما يخص الأدوية والعلاجات والتطبيب، وما أسباب عدم صرفها؟

نايف الشمري يحوز الجائزة الأولى للباحث الاقتصادي

نايف الشمري مكرما

حصل عضو هيئة التدريس بقسم الاقتصاد في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت الدكتور نايف الشمري على الجائزة الأولى للباحث الاقتصادي الكويتي من بنك الكويت المركزي على البحث الذي قدمه بعنوان «الأثر غير المباشر للإنفاق الحكومي على الأداء المصرفي في دولة الكويت»، وعلى مستوى جائزة الباحث الاقتصادي الكويتي تم تكريم البحث الحاصل على المركز الثاني بعنوان «الأعضاء الأجانب في مجالس الإدارات وحوكمة الشركات في البنوك الإسلامية» والمقدم من الدكتور مجدي قطينة من قسم الإدارة والتسويق والدكتور علي المطيري من قسم المحاسبة.

وأقام بنك الكويت المركزي حفل تكريم الفائزين بجائزة الباحث الاقتصادي الكويتي وجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي تحت رعاية وحضور معالي محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية باسل أحمد الهارون، وقيادي القطاع المصرفي.

ويذكر أن مبادرة «كفاءة» قد أعلنت عن جائزتي «الباحث الاقتصادي الكويتي» و «الطالب الاقتصادي الكويتي» في أغسطس 2021، ويقوم معهد الدراسات المصرفية من خلال لجان تحكيم متخصصة على إدارة شؤون الجائزتين بهدف تشجيع وتعزيز البحث العلمي الرصين في الشأن الاقتصادي والمصرفي، من خلال تحفيز الكوادر الوطنية والطلبة في المجالات ذات الصلة بالعمل المصرفي لتطوير مهاراتهم وقدراتهم البحثية على أسس علمية عالية في مجالات العمل المصرفي والمالي.